State of Qatar
National Cyber Security Agency

دولة قطر
الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

الإعفاءات التي يمكن تطبيقها من قبل الجهات المختصة

(بموجب المادة 19)

PDPPL-02050210A

المبادئ التوجيهية للمخاطبين بأحكام القانون

شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني

الإصدار: ٢,٠

تاريخ الإصدار الأولي: نوفمبر ٢٠٢٠

تاريخ التحديث الأخير: سبتمبر ٢٠٢٢

تصنيف الوثيقة: عامّ

تحديثات الوثيقة

رقم الإصدار	الوصف	تاريخ التحديث
١,٠	الوثيقة المنشورة ذات الاصدار ١,٠	نوفمبر ٢٠٢٠
٢,٠	الوثيقة المنشورة ذات الإصدار ٢,٠	سبتمبر ٢٠٢٢

الوثائق ذات صلة

الرقم المرجعي للوثيقة	اسم الوثيقة
PDPPL-02050204A	المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون

تنويه \ الحقوق القانونية

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للمراقبين/المعالجين الذين يعالجون البيانات الشخصية إلكترونيًا أو الذين يجمعون البيانات الشخصية أو يتلقونها أو يقومون باستخراجها تحسبًا لمعالجتها إلكترونيًا أو الذين يعالجون البيانات الشخصية من خلال مجموعة من تقنيات المعالجة الإلكترونية والتقليدية. كما أن هذه المبادئ التوجيهية تعمل على تقديم المعلومات للأفراد والأطراف المعنية الأخرى حول كيفية امتثال المؤسسات لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية Personal Data Privacy Protection (Law) - PDPPL.

لا تعد الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (National cyber Security Agency) و / شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني (National Cyber Governance and Assurance Affairs) مسؤولة عن أي أضرار تنشأ عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام هذه المبادئ التوجيهية أو أي مادة واردة فيها، أو من أي إجراء أو قرار تم اتخاذه نتيجة لاستخدامها. قد يرغب أي فرد أو مؤسسة في طلب استشارة من المستشار القانوني و / أو المهني للحصول على مشورة قانونية أو غيرها فيما يتعلق بهذه المبادئ التوجيهية.

بغض النظر عن وسائل نسخ الوثيقة، أي نسخ لهذه الوثيقة سواء بشكل جزئي أو كلّي يجب أن تقر إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني كمصدر للوثيقة ومالك لوثيقة " المبادئ التوجيهية للإعفاءات التي يمكن تطبيقها من قبل مراقبي البيانات (بموجب المادة ١٩) الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون".

سيتطلب أي نسخ يتعلق بهذه الوثيقة لأي غرضٍ كان إذنًا خطّيّاً من إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني. تحتفظ إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني بالحق في تقييم الجانب الوظيفي والتطبيقي لهذا النسخ من هذه الوثيقة المعدة لغرض تجاري.

لا يعتبر الإذن المقدم من قبل إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني. أنه موافقة على الوثيقة المنسوخة التي تم إعدادها ولا يجوز للجهة الناسخة للوثيقة نشرها أو إساءة استخدامها من خلال وسائل الإعلام أو المحادثات أو الاجتماعات العامّة. كما يجب أن لا تنسب ملكية الوثيقة المنسوخة الى الجهة الناسخة، وإنما تبقى ملكيتها تابعة للوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

التوصيات القانونية

بناءً على القرار الأميري رقم (1) لسنة 2021، فإن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني مخولة من قبل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني باعتبارها الإدارة المختصة بتطبيق القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بخصوص قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ من شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لأغراض تنفيذ قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للأخذ في الاعتبار القوانين المعمول بها في دولة قطر. إذا نشأ تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين أخرى في دولة قطر، تكون للقوانين الأولوية. وفي هذه الحالة يتم حذف أي مصطلح متعارض من هذه الوثيقة، وتبقى الوثيقة قائمة دون التأثير على الأحكام الأخرى على أن يتم تحديث الوثيقة لضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة المعمول بها في دولة قطر.

المعلومات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية ليست شاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني وأي قرارات وزارية ذات صلة.

قائمة المحتويات

١ - النقاط الرئيسية 6

٢ - المقدمة 7

٣ - على من تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؟ 8

٤ - متى تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؟ 9

٤,١ - ماذا الذي ينص عليه قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) فيما يخص الإعفاءات؟ 9

٥ - ما هي الحالات التي تنطبق فيها الإعفاءات بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؟ 10

٥,١ - تنفيذ مهمة متعلقة بالمصلحة العامة وفقاً للقانون 10

٥,٢ - تنفيذ التزام قانون أو أمر من محكمة مختصة 10

٥,٣ - حماية المصالح الحيوية للفرد 10

٥,٤ - تحقيق أغراض البحث العلمي الذي يجري للمصلحة العامة 11

٥,٥ - جمع المعلومات اللازمة للتحقيق في إحدى الجرائم الجنائية، بناءً على طلب رسمي من جهات التحقيق 12

٦ - ما الالتزامات التي يعفى منها المراقب بموجب كل إعفاء؟ 13

٦,١ - الإعفاء من شرط وجود سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية - المادة ٤ 13

٦,٢ - الإعفاء من الالتزام بالامتثال لبعض الحقوق الفرد - المادة (١) ٥ و (٢) و (٣) و المادة ٦ 13

٧ - كيف يتم تطبيق الإعفاءات من الناحية العملية؟ 14

١ - النقاط الرئيسية

- الغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو شرح الإعفاءات من بعض الالتزامات التي تنطبق على المراقب في حالات معينة بموجب قانون حماية خصوصية المعلومات الشخصية (PDPPL)، مدى تأثير هذه الإعفاءات، وكيف يمكن للمراقب تحديد الحالات التي تنطبق فيها هذه الإعفاءات.
- يعفي قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، بموجب المادة ٤، المراقب من الحاجة إلى تحديد سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية ومن الالتزامات المتعلقة ببعض الحقوق المنصوص عليها في المادة (١) ٥ و (٢) و (٣) و المادة ٦.
- تستند إمكانية المراقب في الاعتماد على إعفاء المادة ١٩ لأنشطة معالجة معينة على سبب معالجة المراقب للبيانات الشخصية.
- يجب ألا يعتمد المراقب باستمرار على الإعفاءات؛ يجب عليه النظر فيها على أساس كل حالة على حدة.
- إذا لم يكن هناك إعفاء مرتبط بما يفعله المراقب بالبيانات الشخصية، فإنه يجب على المراقب الامتثال لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) بالكامل.
- يجب أن يحتفظ المراقب بسجل لأنشطة المعالجة التي يطبق الإعفاء من عليها والأساس لقيامه بذلك التطبيق.

٢ - المقدمة

يعفي قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) المراقب الذي يقوم بمعالجة البيانات الشخصية من الامتثال للمادة ٤ والمادة (١) ٥ و (٢) و (٣) والمادة ٦ عند معالجة البيانات الشخصية في الحالات التالية:

- تنفيذ مهمة متعلقة بالمصلحة العامة وفقاً للقانون.
- تنفيذ التزام قانون أو أمر من محكمة مختصة.
- حماية المصالح الحيوية للفرد.
- تحقيق أغراض البحث العلمي الذي يجري للمصلحة العامة.
- جمع المعلومات اللازمة للتحقيق في إحدى الجرائم الجنائية، بناءً على طلب رسمي من جهات التحقيق.

يمكن الاطّلاع على إعفاءات المراقب بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) ويتم شرح كل إعفاء بمزيد من التفاصيل أدناه.

٣ - على من تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؟

تنطبق الإعفاءات بموجب المادة 19 على جميع مراقبي البيانات في دولة قطر.

المراقب هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين بتحديد كيفية معالجة البيانات الشخصية والغرض منها.

تعتبر أي مؤسسة هي "مراقب للبيانات" فيما يتعلق بنشاط معالجة بيانات شخصية إذا كانت هي صانع القرار الرئيسي التي تمارس السيطرة الشاملة على سبب وكيفية معالجة البيانات الشخصية.

٤ - متى تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؟

المادة ١٩ تعفي المراقبي من بعض الالتزامات المنصوص عليها في قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) عند معالجة البيانات الشخصية لأغراض محددة. هذه الالتزامات هي شرط أن يكون هناك سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية بموجب المادة ٤، بالإضافة الى شرط الامتثال لبعض حقوق الأفراد وتحديدا تلك المنصوص عليها في المواد (١) ٥ و (٢) و (٣) و المادة ٦.

٤,١ - ماذا الذي ينص عليه قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) فيما يخص الإعفاءات؟

تنص المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية على ما يلي:

"يُعفى المراقب من الالتزام بأحكام المواد (٤)، (٥/ البنود ١، ٢، ٣) ، (٦) من هذا القانون، في أي من الحالات الآتية:

١- تنفيذ مهمة متعلقة بالمصلحة العامة وفقاً للقانون.

٢- تنفيذ التزام قانون أو أمر من محكمة مختصة.

٣- حماية المصالح الحيوية للفرد.

٤- تحقيق أغراض البحث العلمي الذي يجري للمصلحة العامة.

٥- جمع المعلومات اللازمة للتحقيق في جريمة جنائية، بناء على طلب رسمي من هيئات التحقيق.

حتى في حالة قيام المراقب بمعالجة البيانات الشخصية لأحد هذه الأغراض ولديه استثناءات بموجب المادة ١٩، يجب عليه الامتثال لجميع الالتزامات الأخرى فيما يتعلق بقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

الإرشادات فيما يخص كل حالة يتم فيها إعفاء المراقب موضح أدناه.

٥ - ما هي الحالات التي تنطبق فيها الإعفاءات بموجب المادة ١٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)؟

٥,١ - تنفيذ مهمة متعلقة بالمصلحة العامة وفقاً للقانون

تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ في هذه الحالة إذا قام أحد المراقبي بمعالجة البيانات الشخصية لغرض تنفيذ مهمة تتعلق بالمصلحة العامة. يقوم المراقب بذلك إذا كان إما:

- يقوم بمهمة محددة من أجل المصلحة العامة التي ينص عليها القانون؛
- يمارس السلطة الرسمية (على سبيل المثال، مهام الهيئة العامة أو وظائفها أو واجباتها أو جهاتها) التي ينص عليها القانون.

يجب أن يحدد القانون المهمة أو الجهة ذات الصلة. ستكون هذه في الغالب وظيفة قانونية، على الرغم من أنها لا تحتاج إلى أن تكون نصًا قانونيًا صريحًا وستتضمن أيضًا الوظائف أو الجهات المنصوص عليها في القانون أو التوجيه القانوني.

لا يحتاج المراقب إلى سلطة قانونية محددة لنشاط معالجة بيانات شخصية معين. النقطة هي أن الغرض العام يجب أن يكون أداء مهمة المصلحة العامة أو ممارسة السلطة الرسمية، وأن هذه المهمة أو السلطة لديها أساس واضح بما فيه الكفاية في القانون.

٥,٢ - تنفيذ التزام قانون أو أمر من محكمة مختصة

تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ في الحالات التي يطلب من المراقب معالجة البيانات الشخصية ضمن نطاق قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) أو من خلال أمر محكمة رسمي.

٥,٣ - حماية المصالح الحيوية للفرد

تنطبق الإعفاءات بموجب المادة ١٩ في الحالات التي يكون من الضروري للمراقب معالجة البيانات الشخصية من أجل حماية المصالح الحيوية للأفراد.

يشمل نطاق المصالح الحيوية المصالح الأساسية فقط المرتبطة بحياة الأفراد. هذا الإعفاء يعد ذو نطاق محدود، وبشكل عام ينطبق فقط على شؤون الحياة والموت.

من المحتمل أن تكون المصالح الحيوية ذات صلة بشكل خاص بالرعاية الطبية الطارئة، عندما يحتاج المراقب إلى معالجة البيانات الشخصية للأغراض الطبية ولكن الفرد غير قادر على إعطاء الموافقة على المعالجة. من غير المرجح أن يكون الاستناد على الاعفاءات المتعلقة بالمصالح الحيوية مناسبة للرعاية الطبية التي تم التخطيط لها أو معروفة مسبقًا.

من غير المرجح أن تكون المصالح الحيوية هي الأساس المناسب لمعالجة البيانات الشخصية على نطاق أوسع من الحالات التي تتضمنها. ومع ذلك، قد يتم تطبيق إعفاءات المصالح الحيوية حين يقوم المراقب بمعالجة البيانات الشخصية لأسباب إنسانية مثل مراقبة الأوبئة، أو عندما تكون هناك كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان تتسبب في حالة طوارئ إنسانية.

في معظم الحالات، من المحتمل أن تنشأ حماية المصالح الحيوية ضمن سياق البيانات الصحية. البيانات الصحية هي إحدى فئات البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، مما يعني أن المراقب سيحتاج أيضًا إلى تحديد شرط لمعالجة البيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطّلاع على رابط المبادئ التوجيهية لمعالجة البيانات ذات الطبيعة الخاصّة.

أحد شروط معالجة البيانات ذات الطبيعة الخاصة هو حيث يكون من الضروري حماية المصالح الحيوية لشخص ما. ومع ذلك، لا ينطبق هذا إلا إذا كان الفرد غير قادر جسديًا أو قانونيًا على إعطاء الموافقة. ستكون الموافقة الصريحة أكثر ملاءمة في العديد من الحالات، ولا يمكن للمراقب الاعتماد عمليًا على إعفاءات المصالح الحيوية للبيانات ذات الطبيعة الخاصة (بما في ذلك البيانات الصحية) إذا رفض صاحب البيانات إعطاء الموافقة إلا إذا لم يكون الفرد مؤهل جسديًا أو عقليًا للقيام بذلك. لمزيد من الإرشادات حول الموافقة الصريحة، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون.

٥,٤ - تحقيق أغراض البحث العلمي الذي يجري للمصلحة العامة

ينطبق الاعفاء المتعلق بتحقيق أغراض البحث العلمي فقط عندما يكون البحث العلمي في المصلحة العامة.

استناداً لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، ينبغي تفسير معالجة البيانات الشخصية لأغراض البحث العلمي على نطاق واسع لتشمل على سبيل المثال، التطوير والتحديث التكنولوجي، البحوث الأساسية، البحوث التطبيقية والبحوث الممولة من القطاع الخاص.

من المهم أن يأخذ أي تحليل مرتبط بالمصلحة العامة في الاعتبار أفضل طريقة لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والحقوق والحريات الأساسية للأفراد في إجراء الأبحاث الاجتماعية وأبحاث الأسواق. يمكن أن تغطي المصلحة العامة البحوث التي تعود بفائدة كبيرة على المجتمع والاقتصاد، بالإضافة الى تلك التي تغطي البحوث التي يجريها كل من الحكومة والباحثين التجاريين وغير التجاريين. على سبيل المثال الباحثون المتواجدون في مراكز البحوث الجامعية ومراكز الفكر والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية ومؤسسات البحوث التجارية.

يجب على المراقب في هذه المؤسسة إجراء اختبار موازنة، بالإضافة الى تقييم المصلحة العامة في ضوء التأثير المحتمل على حقوق وحريات الأفراد. سوف يكون هذا النهج مشابهًا لذلك المستخدم في تقييم المصلحة المشروعة. تتضمن القضايا التي يجب مراعاتها:

- ما هي المصلحة العامة التي يتم متابعتها؟
- هل معالجة البيانات الشخصية ضرورية لهذه المصلحة العامة؟
- هل يتجاوز التأثير على حقوق الأفراد وحرياتهم المصلحة العامة التي يتم السعي لتحقيقها؟

الحماية المناسبة لحماية خصوصية البيانات الشخصية

عند الاعتماد على البحث العلمي للإعفاء المتعلق بالمصلحة العامة، يجب أن يكون لدى المراقب الحماية المناسبة. تشمل هذه على سبيل المثال لا الحصر:

- تدابير لحماية حقوق وحريات الأفراد؛
- التدابير التقنية والأمنية الملائمة التي ترسخ مبدأ تقليل البيانات واستخدام البيانات المستعارة كإعداد افتراضي؛

- الامتثال للحماية والأطر الأخلاقية المعترف بها.

يجب على المراقب الذي يعتمد على هذا الإعفاء التأكد من أنه يعالج البيانات الشخصية بما يتماشى مع مبدأ الشفافية كما هو موضح في المادة ٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

٥,٥ - جمع المعلومات اللازمة للتحقيق في إحدى الجرائم الجنائية، بناءً على طلب رسمي من جهات التحقيق

تنطبق حالة الإعفاء هذه فقط على هيئات التحقيق التي تعالج البيانات الشخصية فيما يتعلق بالجرائم. يمكن تطبيق هذا الإعفاء على المؤسسات التالية، وكذلك على بعض المؤسسات الأخرى عند الاقتضاء:

- الشرطة والمحاكم الجنائية والسجون وإنفاذ القانون المتعلقة بغير أعمال الشرطة؛
- أي هيئة أخرى لها وظائف قانونية لممارسة السلطة العامة أو السلطات العامة لأي من أغراض إنفاذ القانون.

فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم، سيشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية:

- منع الجرائم الجنائية أو التحقيق فيها أو ملاحقتها قضائياً أو تنفيذ العقوبات الجنائية، بما في ذلك الحماية من ومنع التهديدات التي يتعرض لها الأمن العام.

لن ينطبق هذا الإعفاء على معالجة البيانات الشخصية التي تتم من قبل هيئة التحقيق ولكن ليس لغرض أساسي من التحقيقات في الجريمة. على سبيل المثال، إذا كان المراقب هيئة تحقيق، فمن المحتمل جدًا أن يقوم بمعالجة البيانات الشخصية للأغراض العامة مثل عمليات وإجراءات الموارد البشرية الداخلية. هذه المعالجة ليست حصرية لأغراض إنفاذ القانون، وبالتالي لن تندرج تحت هذا الإعفاء.

عند تقييم ما إذا كان هذا الإعفاء سيطبق، يجب أن تنظر هيئات التحقيق في الغرض الأساسي من المعالجة المعنية. هذا من شأنه أن يساعد المراقب في تحديد ما إذا كانت معالجة البيانات الشخصية مرتبطة بغرض التحقيق في جريمة أم لا.

٦ - ما الالتزامات التي يعفى منها المراقب بموجب كل إعفاء؟

٦,١ - الإعفاء من شرط وجود سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية - المادة ٤

إذا قام المراقب بمعالجة أي بيانات شخصية فيما يتعلق بالحالات الخمس المذكورة أعلاه، فلن يحتاج إلى تحديد سبب يسمح بمعالجة هذه البيانات الشخصية وبإمكانه استكمال معالجة البيانات الشخصية بشكل صحيح. على الرغم من ذلك، فإنه ما زال من الواجب على المراقب توثيق والاحتفاظ بسجل لهذه المعالجة.

لمراجعة تفصيلية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية، يرجى الاطّلاع على الرابط التالي المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية.

٦,٢ - الإعفاء من الالتزام بالامتثال لبعض الحقوق الفرد - المادة (١) ٥ و (٢) و (٣) و المادة ٦

إذا قام المراقب بمعالجة أي بيانات شخصية فيما يتعلق بالحالات الخمس المذكورة أعلاه، فلن يحتاج المراقب إلى الامتثال لحقوق الأفراد التالية كما هو موضح في قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL):

- حق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية؛
- حق الاعتراض؛
- حق الحذف؛
- حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية؛
- حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة؛
- حق في الوصول للبيانات الشخصية.

لا ينطبق الإعفاء على حق الأفراد في طلب تصحيح بياناتهم الشخصية بموجب المادة (٤) ٥ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

يجب على المراقب الأخذ في عين الاعتبار أنه في حال كان معفي من إخطار الأفراد بمعالجة بياناتهم الشخصية عند الطلب بموجب المادة ٦ فإنه لا يزال مطالب بتقديم معلومات مرتبطة بحماية خصوصية البيانات قبل المعالجة بموجب المادة ٩، ما لم يكن لديه إعفاء كجهة مختصة بموجب المادة ١٩.

للحصول على معلومات بشأن الإعفاءات للجهات المختصة، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية لإعفاءات الجهات المختصة.

لمراجعة تفصيلية لحقوق الأفراد بموجب قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) بما في ذلك الامتثال لحقوق الأفراد بموجب المادة (٤) ٥، يرجى الاطّلاع على الرابط التالي المبادئ التوجيهية لحقوق الأفراد.

٧ - كيف يتم تطبيق الإعفاءات من الناحية العملية؟

يعتمد ما إذا كان يمكن للمؤسسات الاعتماد على إعفاء أم لا على النقطتين التاليتين: (١) ما إذا كانت المؤسسة هي المراقب و (٢) ما إذا كانت المؤسسة تعالج البيانات الشخصية لأحد الأغراض الخمس المذكورة أعلاه.

لا ينبغي الاعتماد على الإعفاءات أو تطبيقها بشكل روتيني أو شامل لا يأخذ يعين الاعتبار حالات معينة. يجب على المراقب النظر في كل إعفاء على أساس كل حالة على حدة. إذا لم يستطع المراقب تحديد إعفاء يطبق على إجراءاته تجاه البيانات الشخصية، فيجب أن يمتثل لكافة أحكام ومبادئ ومتطلبات قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

يجب أن يقوم المراقب بتوثيق أنشطة المعالجة التي يطبق عليها الإعفاءات ضمن سجلات معالجة البيانات الشخصية بالإضافة الى تضمينها في إشعارات (حماية الخصوصية) البيانات وسياسة حماية خصوصية البيانات الخاصة بهم. سيضمن ذلك أن المراقب يمكنه إثبات الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة المنصوص عليها في قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

نهاية الوثيقة